التوجهات التمويلية المطلوبة لقطاع حاضنات الأعمال في ظل جائحة كورونا

كانون الثاني 2021

المنفذون والجهة المانحة

هذه الورقة التي تصدرها الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية تأتي ضمن سلسلة أوراق سياسات وأبحاث لتعزيز قطاع الريادة الفلسطيني ضمن مشروع تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي ودعم شراكات الأعمال عبر الحدود بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي – المبادرة الأوروبية لبناء السلام - (اتفاقية رقم (ENI/2018/395-341)) وذلك بالشراكة مع مؤسسة الرياديين المقدسيين للتكنولوجيا والخدمات المجتمعية (جيست) في القدس الشرقية.

This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of international organization and can in no way be taken to reflect the views of the European Union." [Annex 2.6] .

تم اصدار هذه الورقة بدعم من الاتحاد الأوروبي

ان محتويات هذه الورقة هي من مسؤولية المؤسسة الشريكة ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

EU Peacebuilding Initiative

JEST

pcs
Palestinian Consultative Staff for Developing NGOs

إعداد الباحث

مخلــص سمــاره

إشراف ومتابعة

سوزان أبو فرحـة

سليمـان بشـارات

الملخص التنفيذي

تأتي هذه الورقة ضمن الجهود المبذولة من قبل الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية وشركاؤها، تطبيقا لمشروع "تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي ودعم شراكات الأعمال عبر الحدود" الممول من المبادرة الأوروبية لبناء السلام-الاتحاد الأوربي.

وتسعى الهيئة من خلال جهودها إلى تشخيص تأثيرات جائحة كورونا على قطاع الريادة وحاضنات الأعمال في فلسطين، بهدف تعزيز الحالة المعرفية لهذا القطاع، وكذلك محاولة تطوير خطط الاستجابة لاجتياز هذه المرحلة من خلال العديد من الأدوات والأفكار.

وتستعرض الورقة محاور عدة تتمثل في :

1 المخاوف فلسطينيا من التأثيرات المالية لجائحة كورونا.
2 المحددات الأساسية للتحفيز في ظل الأزمة المالية.
3 القطاعات ذات الأولوية للتركيز التمويلي.
4 أشكال التمويل المطلوبة لاجتياز تبعات الجائحة.

وتحقيقا لهذه المحاور، فقد اعتمدت الورقة على أدوات منهجية من خلال المقابلات المعمقة، إضافة لقراءة تحليلية لمضامين ما قدم من أوراق لخبراء محليين ودوليين ناقشوا انعكاسات الجائحة على الواقع الاقتصادي والقطاع التمويلي.

وتلخص الورقة في إحدى محطاتها القطاعات ذات الاحتياج للتمويل في الوقت الحالي؛ فهناك العديد من الاحتياجات على المدى القصير، التي يمكن التركيز عليها في بناء الخطط التمويلية والمتمثلة في خلق الوظائف، إذ ساهمت جائحة كورونا في زيادة أعداد العاطلين عن العمل. إضافة لأهمية تعزيز النشاط الاقتصادي، والعمل على رفع قدرتها في مجابهة الصدمات في المستقبل، ودعم ونشر التكنولوجيات الخضراء، وهي من الاحتياجات التمويلية السريعة والمهمة من خلال الاستثمار في العديد من القطاعات

أما أهم القطاعات التي ترى الورقة في أهمية توفير التمويل لها في ظل جائحة كورونا فهي؛ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاعي التصنيع الغذائي والصحي، وقطاع التقنيات الناشئة.

ونتيجة للنقاشات مع العديد من الشخصيات الخبيرة، فإن التوجهات المالية المطلوبة لمواجهة تداعيات الجائحة على قطاع ريادة الأعمال فيتمثل في ضرورة اعتماد سياسة مرونة التمويل من قبل الجهات الممولة، أضف إلى ذلك ضرورة زيادة فرص توطين التمويل للقطاعات الريادية، والعمل على تحقيق الفرص العادلة في التمويل، وتعزيز التمويل الذاتي، والقيم الاجتماعية والإنسانية كجزء من عمل القطاع الريادي، إضافة إلى تعزيز التمويل الجماعي (المجتمعي)، والعمل على تأسيس مجموعات الادخار وبرنامج توفير الضمانات، وتعزيز اقتصاديات التمويل الأصغر، وهيكلة حزم الإنقاذ لمؤسسات التمويل الأصغر، واستحداث برامج الحماية الاجتماعية.

Funding Priorities in the Business Incubation Sector in Light of the Corona Pandemic Executive summary:

This study comes within the Palestinian Consultative Staff's (PCS) efforts and their partners in implementing the project "Promote cross-border economic coordination, cooperation, exchange, and joint ventures" funded by the Euro .

pean Peacebuilding Initiative-European Union Through its efforts, PCS seeks to diagnose the effects of the COVID-19 pandemic on the entrepreneurship sector and business incubators in Palestine to enhance this sector's knowledge status and develop response plans to pass this stage through many tools and idea.

The study reviews several axes that represented in the followings:

1 Palestinian concerns about the financial impacts of the COVID-19 pandemic.

2 The essential determinants of stimulation in light of the financial crisis.

3 Priority sectors for funding focus.

4 The forms of fundraising required to overcome the consequences of the pandemic.

To achieve these axes, the study relied on methodological tools through in-depth interviews and analytical reading of the contents of the studies presented by local and international experts who discussed the pandemic's implications on the fundraising sector's economic reality.

To achieve these axes, the study relied on methodological tools through in-depth interviews and analytical reading of the contents of the studies presented by local and international experts who discussed the pandemic's implications on the fundraising sector's economic reality.

The study summarizes in one of its stations the sectors in need of fundraising. There are many needs in the short term that can be focused on in building fundraising plans represented in creating jobs, as the COVID-19 pandemic has contributed to an increase in the number of unemployed people. In addition to the importance of enhancing economic activity, working to raise its ability to face shocks in the future, and supporting and spreading green technologies, which are among the urgent and vital fundraising needs through investment in many sectors.

As for the most critical sectors that the study considers, the importance of providing funding for, in light of the Covid-19 pandemic: The information and communication technology sector, the food and health manufacturing sectors, and the emerging technology sector.

As a result of discussions with many expert personalities, the fundraising priorities required to confront the repercussions of the pandemic on the entrepreneurship sector are represented in the necessity of adopting a flexible fundraising policy by the funding agencies, in addition to the need to increase the opportunities for localizing fundraising for the entrepreneurial sectors, and working to achieve fair opportunities in the fundraising, And the promotion of self-fundraising, social and human values as part of the entrepreneurial sector's work. Besides enhancing crowd-funding (community-based), working to establish savings groups and a guarantee program, strengthening microfinance economics, structuring rescue packages for microfinance institutions, and developing social protection programs.

تمهيـــد

في حوار مع فضائية فرانس24، أكد جيل غرساني، وهو أستاذ محاضر في معهد العلوم السياسية بباريس ومسؤول فريق الباحثين في مجلة "القارة الكبرى" التي تصدر باللغة الفرنسية، أن فيروس كورونا يشكل فرصة سانحة لإعادة بناء نظام دولي جديد يرتكز على أسس المساواة والعدالة في توزيع الثروات الاقتصادية[1].

هذه الفرصة، يمكن أن تعمل على مضاعفة المبادرات الخاصة بقطاعات ومشاريع معينة وفي مقدمتها القطاع الصحي، ويمكن أن تشكل تغيرا في توجهات نحو قطاعات مختلفة أخرى كما هي قطاعات الريادة التكنولوجية والصناعات في مجالات عدة تحقيقا لمبدأ تنمية المجتمعات ومنحها الفرص للنهوض في أعقاب هذه الجائحة.

وبالتالي فالمرحلة الحالية مهيأة لرسم متغيرات كثيرة في النظام الاقتصادي الذي يمكن أن يؤسس للمرحلة المقبلة، وهو ما يعني إن لم يكن هناك رؤية يبنى عليها أو من خلالها فإنه ما سيشهده المستقبل قد يحمل مخاطر كثيرة.

وبحسب المدير العام للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، فإن تفشى وباء كوفيد19- أثر سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمي، وهذا نتاج لعاملين؛ الأول التعامل عن قرب مع الفئات الأقل دخلاً وهى الأكثر تعرضاً لأى هزات اقتصادية عنيفة، خاصةً تلك الأنشطة التي خُفضت ساعات عملها أو إغلاقها كلياً تنفيذاً للإجراءات الاحترازية التي طبقتها الدولة لمواجهة الوباء[2].

أما العامل الثاني، فيتعلق بممارسي التمويل متناهي الصغر أنفسهم (الجهات المانحة والممولة)، إذ شهدت جهات التمويل حالة من الترقُّب للمستجدات التي قد تطرأ على سلوكيات المستفيدين الحاليين وكيفية تلقيهم وتعاملهم مع الأزمة الراهنة وأنظمة السداد المتبعة، وهو ما يعني الحاجة دائما إلى دراسة الواقع وتطوراته.

وبحسب العديد من المؤشرات المرصودة، فإن هناك ارتفاعا في أعداد ونسبة الباحثين أو المتقدمين للحصول على التمويل متناهي الصغر حيث زاد حجم المتقدمين للحصول على هذه التمويلات نحو 3 أضعاف الطلبات المقدمة خلال الثلاث سنوات الماضية. وهو ما يعني ضرورة العمل على تطوير الخطط التمويلية من قبل المؤسسات والجهات المقدمة للمنح أو القروض أو المستثمرين.

الأمم المتحدة ومنذ بداية انتشار الجائحة على مستوى دول العالم طالبت بالتضامن وزيادة التمويل خصوصا الموجه للدول الأكثر ضعفا بهدف مواجهة الجائحة أو التقليل من انعكاساتها على هذه المجتمعات. مما يساعد في توفير تخفيف فوري للسيولة للقطاع الخاص والمالي في البلدان النامية على شكل ائتمانات تجارية وخطوط سيولة وخطط ضمان، كما أنه من خلال العمل مع المؤسسات المالية الدولية المساعدة بشكل كبير في زيادة حصول الدول النامية على التمويل الميسر[3].

فلسطينياً، لم يكن الحال مختلفا، فمنذ دخول جائحة كورونا الأراضي الفلسطينية في مارس 2020، دخل القطاع الاقتصادي بشكل أساس في منعطفات مختلفة، وانعكست آثاره بشكل أكثر حدة وفتكاً نتيجة الأعباء الاقتصادية الإضافية التي يتحملها إضافة إلى الأعباء التي كان يتحملها سابقاً وبخاصة في ظل الإمكانيات المتواضعة بسبب إحكام قبضة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والحدود والتحكم في حرية الحركة للأفراد والبضائع والتي تسببت في خنق الاقتصاد بالإضافة إلى انخفاض الدعم المقدم من المانحين وتدهور الحالة الأمنية وانعدام الثقة بسبب الأفاق السياسية القاتمة في السنوات الأخيرة والتي أدت بدورها أيضاً إلى تأزم الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وارتفاع مستوى البطالة واستشراء الفقر[4].

هذا شكل دافعا باتجاه ضرورة البحث ودراسة التوجهات التمويلية المطلوبة لقطاع حاضنات الأعمال في فلسطين بظل جائحة كورونا وتبعاتها على القطاع الاقتصادي، للبحث في الخطوات المهمة التي تمكن الممولين أو المستثمرين لوضع خططهم المستقبلية في هذا القطاع.

وتستعرض الورقة المحاور التالية

1 المخاوف فلسطينيا من التأثيرات المالية لجائحة كورونا.
2 المحددات الأساسية للتحفيز في ظل الأزمة المالية.
3 القطاعات ذات الأولوية للتركيز التمويلي.
4 أشكال التمويل المطلوبة لاجتياز تبعات الجائحة.
6 خطط الإنعاش المستعجلة (ملامحها وقيمها المالية).
7 السياسات المطلوبة.

وتحقيقا لهذه المحاور، فقد اعتمدت الورقة على أدوات منهجية من خلال المقابلات المعمقة، إضافة لقراءة تحليلية لمضامين ما قدم من أوراق لخبراء محليين ودوليين ناقشوا انعكاسات الجائحة على الواقع الاقتصادي والقطاع التمويلي.

أولاً

المخاوف فلسطينيا

خلال الشهور الثلاثة الأولى من دخول الجائحة للأراضي الفلسطينية، برزت المخاوف التي عبر عنها قطاع الرياديين الفلسطينيين خصوصا ما يتعلق بمستقبل التمويل، هذه المخاوف تمحورت حول عدد من النقاط[5].

عدم كفاية التمويل الحالي: وهذا الخوف كان حاضرا ما قبل ظهور الجائحة، وزاد في أعقاب الجائحة ليتحول من حالة خوف محتملة إلى هاجس قد يكون سببا في عدم الاستمرارية بالعمل للعام المقبل. فقد أظهرت 76% من المؤسسات والحاضنات عدم امتلاكها موازنات تكفي للعام 2021. هذه الأرقام تظهر حالة المخاطرة القائمة من الناحية المالية لدى المؤسسات العاملة في قطاع الريادة خاصة في ظل الظروف الحالية وإمكانية استمرار أزمة فايروس كورونا وانعكاساته على الاقتصاد المحلي والعالمي، أضف لذلك تراجع التمويل الخارجي بشكل عام.

صعوبات التسويق عبر الحدود: إحدى الاشكاليات التي برزت في ظل جائحة كورونا امتلاك القدرات على التسويق عبر الحدود، ووفقا لحاضنات الأعمال والمؤسسات العاملة في قطاع الريادة فإن نحو 50 – 60% من الرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة لازالوا يوجهون اشكاليات في هذا الاتجاه.

وهذا ربما نتاج مجموعة من العوامل كما تظهر المعطيات في مقدمتها:

1 اشكالية المهارات والقدرات.

2 إشكالية الظروف الاقتصادية والقدرات المالية التي يمكن من خلالها تطوير أدوات التسويق.

3 إشكالية الثقافة المجتمعية العامة.

4 إشكالية نوع المنتجات ومخرجات المشاريع الريادية.

هذه المعطيات يمكن أن تعزز مفاهيم أهمية تطوير الأداء ليوازي طبيعة وحجم التحديات المفروضة على الواقع الفلسطيني بشكل عام، وأمام ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة بشكل خاص في ظل الأسواق المفتوحة عالميا وارتفاع حجم المنافسة. حيث أن الوعي الكامل لهذه الجزئيات وإدراك كيفية التعاطي معها يمكن أن يؤسس لمفاهيم مستقبلية تدفع بعجلة الانتاج والانتقال من الانتاجية التقليدية إلى الغير تقليدية وفقا لاحتياجات الأسواق الأخرى وليس فقط السوق المحلي.

انخفاض أو توقف التمويل الخارجي: تعتمد أكثر من 90% من حاضنات الأعمال والمؤسسات الراعية لقطاع الريادة في فلسطين على المشاريع الممولة من مؤسسات إقليمية أو دولية، فيما لا يتعدى 10% منها ما يحصل على تمويل محلي فلسطيني. هذا يبقي هاجس الخوف من مستقبل التمويل قائماً في ظل الظرف الفلسطيني الخاص أولا نتاج ارتباطات سياسية مختلفة كما حدث في أعقاب الإعلان عن صفقة القرن، أو نتاج الأزمة المالية التي يتوقعها المراقبون بسبب جائحة كورونا على المستوى الدولي والمحلي وهي تشبه إلى حد حالة الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008.

صعوبات يفرضها الاحتلال: وفقا للاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021 – 2023)، الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية[6]، فإن هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات التي فرضها وجود الاحتلال أمام الاقتصاد الفلسطيني، وأبرزها:

1. 600 نقطة تفتيش وبوابات عسكرية، وهو ما يتسبب بفقد 60 مليون ساعة عمل وهي ما تعادل 274 مليون دولار.
2. تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 227 منطقة منفصلة، وتقسيم 219 بلدة، وعزل 2700 منشأة.
3. السيطرة على 55 %من أراضي الضفة الغربية المصنفة ذات قيمة زراعية عالية، وعلى الأراضي المسماة (ج) وتمثل 60 %من أراضي الضفة الغربية.
4. إقامة 150 مستوطنة و128 بؤرة استيطانية، كلها على حساب الأراضي الفلسطينية وجزء كبير منها يلتهم الأراضي الزراعية أو يعمل على تدمير الغطاء النباتي ومئات أشجار الزيتون.
5. منع دخول 56 مادة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ويضاف إليها 61 مادة يمنع دخولها إلى قطاع غزة، وهو ما يعني عدم توفير مقومات مهمة لكثير من الصناعات في قطاعات عدة.
6. 85% من مصادر المياه الفلسطينية تحت السيطرة الاسرائيلية ، ويتم اجبارنا على شراء 22 % من احتياج المياه من شركة مياه اسرائيلية، و97 %من المياه في قطاع غزة لا تستوفي معايير الصحة العالمية.
7. 80% من المزارعين فقدوا إمكانية الوصول إلى أراضيهم نتيجة لجدار الفصل العنصري، حيث تسبب الجدار في عزل أكثر من 10 %من مساحة الضفة الغربية.

هناك العديد من الاحتياجات على المدى القصير، التي يمكن التركيز عليها في بناء الخطط التمويلية والمتمثلة في[7]:

أولا: خلق الوظائف: ساهمت جائحة كورونا في زيادة أعداد العاطلين عن العمل، سواء نتيجة الاغلاقات المباشرة، أو نتاج تراجع المبيعات، أو بسبب الدخول بأزمة مالية لدى العديد من القطاعات، وبالتالي وبالنظر في عدد الوظائف التي باتت مطلوب توفيرها كونها توفر الحد الأدنى من حياة كريمة للأسر فإنه يمكن الاستثمار في خلق وظائف بحيث يتم التوافق بين المهارات المطلوبة وتلك التي تمتلكها القوى العاملة المحلية. وثمة خيار آخر واضح لخلق العديد من الوظائف يتمثل في الاستثمار بكثافة في إعادة ترميم وتأهيل المباني بحيث تستخدم الطاقة بمزيد من الكفاءة، وتصبح مريحة وأكثر صحيه وتكيفا مع التغيرات البيئية

ثانياً: تعزيز النشاط الاقتصادي: الهدف يجب أن يتركز في الوقت الحالي وشكل عاجل على إبقاء حالة نشاط في العجلة الاقتصادية، لأن الركود وإن كان لحالة زمانية قصيرة يمكن أن يضاعف من شكل وطبيعة تأثيرات الجائحة، لهذا فإن المهم هو التركيز على مضاعفة النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يحققه كل إجراء تمويلي، وقدرة المشروع على تعويض الطلب المفقود بشكل مباشر، وتأثيره على مستويات الاستيراد أو الميزان التجاري الوطني.

ثالثاً: توقيت التنفيذ: من اسس نجاح الخطط التمويلية اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ التمويلات، وهذا قائم على تقييم ما إذا كان المشروع يحقق منافع تحفيزية أو توظيفية على المدى القصير جداً وما إذا كانت هذه المنافع مستدامة حتى عند إمكانية إعادة فرض تدابير الحجر الصحي المحلية

يلعب سعر الصرف العملات دورا مباشرا حيث تعتمد التحويلات في فلسطين وخاصة التجارية أساسا على الشيكل (العملة المتداولة). ويتم التعبير عن البيانات التجارية، سواء الصادرات والواردات، بعملة الدولار الأمريكي الذي يتأثر بحركة سعر الصرف، وبالتالي ينتج عن ذلك تشويها للديناميكية الفعلية للتجارة، حيث أن البيانات تعكس زيادة قيمة سعر الصرف او انخفاض قيمة سعر الصرف أكثر مما يمكن اعتبارها ديناميكة حقيقية للتجارة.

ثانياً

الاحتياجات قصيرة المدى

بشكل مواز للمخاوف التي لازمت الرياديين وحاضنات الأعمال خلال هذه الفترة، فإنه بات من المهم توفير حماية للشركات الصغيرة والناشئة والمشاريع الريادية من مخاطر الاغلاق والإفلاس. وقد بدأت العديد من البلدان بأعمال تمهيدية لتحديد ملامح المرحلة التالية من التعافي ودور الإجراءات العامة القوية في تعزيز الطلب، وتوفير مصادر بديلة للدخل، وتسهيل إجراء استثمارات جديدة.

هذه النظرة يمكن أن تعزز الخيارات التي تتخذها الحكومات لإعادة دفع عجلة الاقتصاد، بما في ذلك المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الاستثمارات التحفيزية، تأثيراً ملحوظاً على مدى قدرة هذه البلدان على إعادة البناء بشكل أقوى وأفضل.

هناك العديد من الاحتياجات على المدى القصير، التي يمكن التركيز عليها في بناء الخطط التمويلية والمتمثلة في:

أولا: خلق الوظائف: ساهمت جائحة كورونا في زيادة أعداد العاطلين عن العمل، سواء نتيجة الاغلاقات المباشرة، أو نتاج تراجع المبيعات، أو بسبب الدخول بأزمة مالية لدى العديد من القطاعات، وبالتالي وبالنظر في عدد الوظائف التي باتت مطلوب توفيرها كونها توفر الحد الأدنى من حياة كريمة للأسر فإنه يمكن الاستثمار في خلق وظائف بحيث يتم التوافق بين المهارات المطلوبة وتلك التي تمتلكها القوى العاملة المحلية. وثمة خيار آخر واضح لخلق العديد من الوظائف يتمثل في الاستثمار بكثافة في إعادة ترميم وتأهيل المباني بحيث تستخدم الطاقة بمزيد من الكفاءة، وتصبح مريحة وأكثر صحيه وتكيفا مع التغيرات البيئية.

ثانياً: تعزيز النشاط الاقتصادي؛ الهدف يجب أن يتركز في الوقت الحالي وشكل عاجل على إبقاء حالة نشاط في العجلة الاقتصادية، لأن الركود وإن كان لحالة زمانية قصيرة يمكن أن يضاعف من شكل وطبيعة تأثيرات الجائحة، لهذا فإن المهم هو التركيز على مضاعفة النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يحققه كل إجراء تمويلي، وقدرة المشروع على تعويض الطلب المفقود بشكل مباشر، وتأثيره على مستويات الاستيراد أو الميزان التجاري الوطني.

ثالثاً: توقيت التنفيذ؛ من اسس نجاح الخطط التمويلية اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ التمويلات، وهذا قائم على تقييم ما إذا كان المشروع يحقق منافع تحفيزية أو توظيفية على المدى القصير جداً وما إذا كانت هذه المنافع مستدامة حتى عند إمكانية إعادة فرض تدابير الحجر الصحي المحلية.

رابعاً: القدرة على مجابهة الصدمات في المستقبل؛ الحاجة السريعة لتنفيذ برامج تمويلية يجب أن لا تنسينا أهمية اتخاذ إجراءات تدخلية لبناء قدرة المجتمعات والاقتصادات على مواجهة الصدمات الخارجية والتعافي من آثارها، مثل الجائحة الحالية لفيروس كورونا، وكذلك الأشكال الأخرى للكوارث الطبيعية والآثار المستقبلية لتغيُّر المناخ وبالتالي من المهم أن يكون هناك مزج سرعة التنفيذ والتوقيت وما بين موائمة ذلك لحالة مستقبلية.

خامساً: دعم ونشر التكنولوجيات الخضراء، وهي من الاحتياجات التمويلية السريعة والمهمة من خلال الاستثمار في شبكات الكهرباء لتسهيل استخدام الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، والتشجير واستعادة وإدارة البيئة الطبيعية ومستجمعات المياه. وسيكون ذلك مهماً بشكل خاص لضمان ألا تفرض الاستثمارات المنبثقة عن حزم التحفيز تكاليف كبيرة على الاقتصاد في شكل أصول معدومة خلال العقود المقبلة، وذلك لاعتمادها، على سبيل المثال، على تكنولوجيات غير متطوِّرة أو إقامة المشروعات في مناطق معرَّضة لمخاطر مختلفة. وهذه من شأنها أن تخلق أيضا العديد من الوظائف على المدى القصير.

ما بين أزمتي 2008-2020

تفرض جائحة كورونا على المجتمعات عند الحديث عن الاحتياجات الاقتصادية أن يكون حاضرا لنماذج وتجارب مشابهة لما قد تلحقه الجائحة بالاقتصاد، لأن ذلك من شأنه أن يعمل على زيادة القدرة على الصمود والتكيف من خلال الاستثمار من جانب، ومن أجل أن تأخذها الجهات ذات العلاقة بعين الاعتبار لتقييم المشروعات والتركيز على أفضلها.

فلدى الجهات المانحة والممولة بروتوكولات متطورة لاتخاذ القرار، وبالتالي ينبغي النظر إلى في النقاشات الجارية بشأن مسارات التعافي المستدامة.

وهنا لا بد من أن يتم دراسة الاحتياجات العاجلة، وقدرات المؤسسات المحلية، وظروف السوق، والحيز المتاح للاقتراض، وما خلّفته القرارات السابقة بشأن الاستثمار في البنية التحتية. وتشمل معايير التقييم الأخرى للاستثمارات التحفيزية وقدرتها على خلق الوظائف، والمدة الزمنية اللازمة لبدء العمل، وتحديد ما إذا كانت الأموال الحكومية المرصودة يمكنها المساعدة في تعبئة التمويل من القطاع الخاص لزيادة دعم المشروع.

هذه الإجراءات تقوم على تحليلات الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام 2008 وتتناول، بصورة خاصة، ما إذا كان يلزم تبني سياسات تكميلية أو إجراء تغييرات مؤسسية لضمان جاهزية المشروعات للتنفيذ. وكان أحد الدروس الرئيسية المستفادة من البرامج المُنفذّة في الفترة 2009-2008 هو كيف أدى عدم تطبيق إصلاحات أساسية بالسوق أو سياسات داعمة إلى حرمان العديد من المشروعات الخضراء من الاستفادة من الوسائل التكنولوجية القائمة أو افتقارها إلى الزخم اللازم لإحداث تغيير في النُهج الإنمائية القائمة منذ زمن.

القطاعات ذات الاحتياج للتمويل

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من القطاعات التي برزت أهميته في ظل جائحة كورونا، إذ كان على الخطوط الأمامية الخاصة بالاستجابة لكوفيد19-. وأدت الأزمة إلى تسريع رقمنة العديد من الشركات والخدمات، بما في ذلك العمل عن بعد وأنظمة مؤتمرات الفيديو داخل وخارج مكان العمل، بالإضافة إلى الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والسلع والخدمات الأساسية. وتزداد أهمية سد الفجوة الرقمية لما يقارب 6.3 مليار شخص على مستوى العالم لا يزالون بلا اتصالٍ بشبكة الإنترنت، وغير قادرين على الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت أو التوظيف أو النصائح الهامة المتعلقة بالصحة والمرافق الصحية، وبالتالي يمكن أن يفتح هذا الأفق أمام القطاع الريادي الرقمي على مختلف أشكاله[8].

هذا يؤكد الاحتياج لاستثمارات في البنية التحتية في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكثر من أي وقتٍ مضى لتسريع الإنعاش الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتحفيز الاستثمار المنتج، فقد كشفت جائحة الفيروس عن وجود حاجةٍ ملحة إلى بنيةٍ تحتيةٍ مرنة قادرة على التكيف مع الكوارث.

قطاعي التصنيع الغذائي والصحي: كشفت جائحة كورونا أهمية التوجه الشامل والمستدام نحو تطوير قطاعي التصنيع الغذائي والصحي، جنباً إلى جنب مع الابتكار والبنية التحتية، وهذا يتلاقى مع الهدف التاسع من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أطلقتها الأمم المتحدة.

لقد شهد نمو التصنيع العالمي انخفاضاً مطرداً، حتى قبل تفشي جائحة كوفيد19-، إلا أن الجائحة ضربت الصناعات التحويلية بشدة وتسببت في اضطرابات في سلاسل القيمة العالمية وتوريد المنتجات.

قطاع التقنيات الناشئة[9]: وهي تلك الابتكارات التقنية التي تحقق ميزة تنافسية على ما عداها من التقنيات السائدة. ويشتمل القطاع على فئات رئيسية عدة من أهمها: إنترنت الأشياء، التطبيقات الذكية، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، التقنيات المالية، تقنية "بلوك تشين"، الحوسبة السحابية، أجهزة الروبوت، الطباعة ثلاثية الأبعاد، الواقع الافتراضي، والتجارة الإلكترونية. وعلى الرغم من أن هذا القطاع ما زال حديثا فلسطينيا، إلا أنه يمكن البدء بالاستثمار فيه كنتاج تجربة تبعات جائحة كورونا التي كان لها الأثر على طبيعة الأعمال في قطاعات مختلفة ما يتطلب أن تكون النظرة المستقبلية أكثر قوة وبعدا.

ويتطلب الأمر في هذا الاتجاه العمل على التشجيع والوعي ورفع المهارات في مجال التقنيات الناشئة، وتعزيز الابتكار والتطوير من خلال وضع السياسات والخط التي يمكن أن تعز هذا النوع من المشاريع.

وما يعزز هذا القطاع هو حجم الأسواق العالمية والإقليمية له، فعلى سبيل المثال فإن سوق إنترنت الأشياء في المملكة العربية السعودية يقدر بنحو ثلاثة مليارات ريال بمعدل نمو سنوي مركب 26 في المائة[10]، وهذا يضمن سوقا استثماريا للمستقبل في حال العمل عليه وتعزيزه بشكل قوي.

المجتمع المدني كأساس مكمل

يلعب المجتمع المدني في فلسطين دورا أساسيا في إرساء قواعد القطاع الريادي، إذ أن ما يزد عن 90% من حاضنات الأعمال الفلسطينية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع المؤسسات الأهلية[11].

ولهذا السبب، يمكن اعتبار أن أي تأثيرات مالية تتعلق بعمل مؤسسات المجتمع المدني سينعكس بشكل مباشر على النسبة الأكبر من حاضنات الأعمال في ظل أزمة كورونا، إذ تشير الكثير من المعطيات أن المطلوب الان من قبل الجهات المانحة اعادة برمجة انشطتها والتمويل المقدم لها قبل الجائحة ليتوائم مع مواجهة تداعيات كورونا.

وتلعب المساعدات المادية التي تقدمها الجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني دور محوري وهام في تحديد اتجاهات عمل المنظمات بعد أزمة كورونا؛ كون أن وجود وعمل المنظمات يعتمد بشكل رئيسي على ما تقدمه الجهات المانحة من أموال تمكن المنظمات من تحقيق أهدافها وتطوير عملها. فزيادة الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني بعد أزمة كورونا يعزز من تنفيذ المشاريع والبرامج التي تستطيع من خلالها مواجهة تداعيات تلك الجائحة[12].

التوجهات المالية المطلوبة

أولاً: مرونة التمويل: يمثل مصطلح مرونة التمويل أمرا مهما ونتيجة مباشرة لكيفية التعامل مع الأزمات، وهذا ربما ما عززته جائحة كورونا التي فرضت أشكالا مختلفة على طبيعة العمل من حيث المضامين والأدوات.

وتنطلق مرونة التمويل من محددات عدة تتمثل في:

المرونة في تمويل مؤسسات المجتمع المدني: إذ أنه يتطلب على الجهات المانحة والممولة العمل على وضع برنامج تمويلي يتسم بأقصى قدر من المرونة في عملية دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ويكون ذلك من خلال تسهيلها عملية جمع البيانات الفعلية التي تساعدها في تحسين فهم سبل استهداف التمويل وتوجيهه لمن يستحقون، وتحويل التمويل المشروط إلى تمويل غير مشروط، والتغاضي عن الإنجازات المؤجلة أو الملغاة، وتمديد الأطر الزمنية، وتبسيط اجراءات التقارير، وإضفاء المزيد من المرونة على أطر الرصد والمتابعة والتقييم التي تتسم بالجمود. وأياً ما كان شكل المرونة فإنه سيساعد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من تركيز وقتها وطاقتها ومواردها بشكل أفضل بهدف التخلص من تداعيات أزمة كورونا، بدلاً من التركيز على اجراء التقارير والاجراءات الادارية.

مرونة الأولويات: مما لا شك فيه أن جائحة كورونا قد غيّرت من أولويات واهتمامات الجهات المانحة، ومن المتوقع بعد أزمة كورونا أن يتصدر الدور الاغاثي توجهات العديد من الجهات المانحة، إلا أن هذا الأمر يجب ألا يؤثر على قضايا التنمية والتطوير والدعم والمساندة لمنظمات المجتمع المدني وحاضنات الأعمال وأنشطتها التي تأثرت بشكل سلبي خلال الأزمة، إذ اضطر بعضها لإغلاق أبوابه كليا وتسريح الموظفين، والبعض الأخر لجأ إلى خفض النفقات والرواتب ووقف تنفيذ بعض البرامج الأساسية التي كانت تقدمها.

مرونة الشروط والمتطلبات: الاتحاد الأوروبي كأهم وأبرز الجهات المانحة لمؤسسات المجتمع المدني وما تتضمنه من مشاريع ريادية وحاضنات أعمال، وهنا لا بد من الإشارة لمستقبل هذا التمويل بعد انتهاء أزمة كورونا وتبعاتها على الاقتصاد العالمي، والتخوف الأبرز أن يقلص الاتحاد الأوربي من تمويله إما بسبب رفض ما يزيد عن 135 مؤسسة أهلية فلسطينية مؤخراً للشرط الجديد الذي تم اضافتها والمتمثل باشتراط بعدم التعامل مع الأفراد أو الجماعات لمواصلة " restrictive list " المصنفة في قائمة الاتحاد الأوربي " للإرهاب"، والمعروفة باسم تمويل المشاريع والبرامج لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية. والسبب الأخر توقع تغيير الاتحاد الأوربي لأولويته في الدعم والتمويل بمرحلة ما بعد كورونا؛ حيث ستكون موجهة للمؤسسات المدنية الأوربية الأمر الذي سينعكس على تقليص تمويل الدول لمنظمات المجتمع المدني، وبالتالي المطلوب أن يحدث الاتحاد الأوروبي حالة من المرونة في شكل وطبيعة الشروط المطلوبة لتمويل القطاعات والمؤسسات في ظل هذه الجائحة وتبعاتها، وكذلك طمأنة هذه القطاعات على مستقبل التمويل المقدم منه.

ثانياً: توطين التمويل للقطاعات الريادية: تظهر الاحصائيات الميدانية أن ما يزيد عن 95% من التمويل للقطاعات الريادية يعتبر تمويلا خارجيا، فيما لا يتعدى التمويل المحلي أو الاستثمار المحلي ما يزيد عن 5%، ونتيجة لظروف جائحة كورونا وتداعياتها المستقبلية، فإنه بات المهم دراسة إمكانية تعزيز الطابع المحلي.

والوطني للتمويل أو الاستثمار باعتبار الجهات المحلية الأقدر على الاستجابة السريعة نظراً لاقترابها من المجتمع وفهمها للظروف السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أن تعزيز الطابع المحلي يزيد من قدرة المنظمات القطاعات الريادي في لعب دورا انسانيا في ظل تداعيات الجائحة.

فالجهات الفاعلة المحلية هي المفتاح ولها نقاط قوة متميزة، لأنها تلعب في كثير من الأحيان دوراً حاسماً في ضمان الاستجابة المبكرة والوصول والقبول من قبل الفئات المستهدفة. وبناء على ذلك فإن الأهداف المحددة للتوطين تكمن في زيادة الاستثمار وتحسين الشراكات والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية، حيث أن التوطين يتطلع إلى التوازن بين العمل المحلي والدولي من أجل تعظيم المزايا النسبية لكليهما، وزيادة فعالية الاستجابة

ثالثاً: الفرص العادلة للتمويل: من خلال لقاءات الباحث بالخبراء وممثلي المؤسسات العاملة في القطاع الريادي، فإنه يتطلب على المانحين إبلاغ الشركاء المحليين بفرص التمويل، وتزويدهم بفرصة عادلة للتقدم. وإزالة أي عوائق قدر الإمكان حتى يتم توفير المعلومات باللغات المحلية وتقديم تمويل عالي الجودة متعدد السنوات ومراعاة.

رابعاً: تعزيز التمويل الذاتي: تنبع أهمية التمويل الذاتي من كونه يشكل ضماناً لاستمرارية العمل، ويدعم عدم الاعتماد على الجهات الخارجية في التمويل، فعلى الرغم من ضعف التمويل الذاتي حتى اللحظة بين أكثر من 90% من حاضنات الأعمال والمشاريع الريادية، إلا أنه من الممكن استدراك الأمر بشكل تدريجي والبدء بخطوات لتعزيز المنتجات الذاتية التي من شأنها أن تعود بالمردود على هذه المشاريع.

وهذا يمكن أن يتم من خلال:

1 البحث عن شكل المنتجات التي يمكن أن تكون محل طلب.

2 تعزيز الانتاج في القطاع الصناعي الصحي وهو من القطاعات التي أثبت الحاجة لها في ظل جائحة كورونا.

3 تعزيز الانتاج في القطاع الزراعي، إذ أن القطاع الزراعي في فلسطين يعتبر من أكبر القطاعات وأكثرها نجاحا، وهو ما يوفر الأرضية المناسبة للحصول على المنتجات بأقل التكاليف وبالتالي إمكانية تطوير الصناعات في هذا القطاع.

هذا لا يعني أن لا يستمر التمويل الخارجي بشكل مواز كون المرحلة الحالية هي المراحل الحساسة، ولكن يجب أن يكون هناك جهد تطويري للإنتاج الذاتي للوصول لحالة الاكتفاء أو لمرحلة متقدمة بهذا الاتجاه.

خامساً: تعزيز القيم الاجتماعية والإنسانية: أثرت جائحة كورونا على العديد من القيم المجتمعية من المهم جدا بعد أزمة كورونا، أن تتذكر الجهات المانحة قيمهم الاجتماعية والإنسانية ودورهم في خدمة المجتمعات وتنميتها وأن تواصل تقديم التمويل اللازم لاستمرار أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

سادساً: استخدام الهياكل المبتكرة للتمويل: أحد التوجهات الأخرى المثيرة للاهتمام استخدام هياكل مبتكرة لتمويل التعافي الاقتصادي[13] . الفكرة هي إصدار صكوك بدون معدل توزيع دوري واستخدام عائداتها للمساعدة على إعادة فتح الاقتصاد. هذه الأداة لن تكون جذابة للمستثمرين من الناحية المالية فحسب ولكنها ستجذب المستثمرين المحليين (بمن فيهم مستثمرو التجزئة) الراغبون بالمساهمة في مرحلة التعافي الاقتصادي، وقد تكون جذابة أيضاً للمستثمرين المحليين أو الأجانب ممن لديهم أهداف مرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات[14].

بالإضافة لخلق ما يعرف بالتشبيك وهي تلك العلاقات بين رواد الأعمال والقطاعات التمويلية بغرض تسهيل فرص الالتقاء والشراكات التي تتيح الفرص لتمويل مستقبلي.

بالإضافة لذلك فإن آليات التمويل المبتكر تشمل إنشاء قنوات بين رأس المال الاستثماري والشركات الصغيرة وتعمل هذه الآلية على ضمان وصول التمويل للشركات. بينما يشمل التعريف الخاص بالتمويل الابتكاري إعادة توزيع الموارد من خلال منهجيات الرافعات المالية، حيث إنها تتضمن جانباً آخر موازياً من حيث الأهمية وهو عامل الفقد المتمثل في الزيادة في التكاليف نتيجة للجودة المنخفضة أو انخفاض مستوى مهارات العاملين أو فاقد في النفقات على سبيل المثال، فيتوجب على رواد الأعمال إتقان تقليص الفجوة بين الطاقة الاستيعابية المخططة و الطاقة الاستيعابية الفعلية أو المستغلة وذلك حتى تكون قوة الرافعة المالية فعالة في دفع المشروع الصغير في أقل وقت ممكن.

سابعاً: التمويل الجماعي (المجتمعي): وهو أحد الطرق التمويلية الحديثة حيث يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته، (Crowd funding) للمشاريع الصغيرة والناشئة بشكل مفصّل من خلال المواقع الإلكترونية المتخصصة لفترة زمنية معينة، ومن ثم يساهم المهتمين بالفكرة من خلال الاستثمار أو التمويل.

ثامناً: تأسيس مجموعات الادخار وبرنامج توفير الضمانات اللازمة لرواد الاعمال غير القادرين على توفيرها، وهو ما يهدف إلى تعزيز عملية الشمول المالي من خلال تشجيع ودعم استخدام الخدمات المالية الالكترونية عبر التطبيقات الحديثة، وبناء وتنمية قدرات ومهارات العاملين في صناعة التمويل الأصغر في العديد من المجالات.

تاسعاً: تعزيز اقتصاديات التمويل الأصغر: إذ تشير الاحصائيات إلى تراجع معدلات السداد من 95% إلى 85% مما سيتسبب خلال أقل من عام في تعثر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر، ونحن نلحظ وجود مخاطر كبيرة ناجمة عن انخفاض معدلات السداد بأكثر من ذلك، بينما يصارع المقترضون لتدبير احتياجاتهم في مواجهة صدمة انخفاض الدخل مستفاد من أزمات التمويل الأصغر الماضية ألا وهو: عندما تنخفض معدلات السداد، فإنها تنتشر سريعا. وفيما عدا ذلك، فإن نماذج الأعمال المعتمدة بصورة عالية على الموارد البشرية قد تواجه تحديات إضافية مع المضي قدما في تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي.

إذا كان لقطاع التمويل الأصغر أن ينجو من هذا الوباء، فنحن بحاجة إلى معاملة فيروس كورونا كتهديد جوهري ومحدق لهذه الصناعة. نريد أن يبدأ كل أطراف هذه الصناعة في حشد جهودهم خلف تيسير شروط القروض التي لا يستطيع المقترضون الوفاء بها عندما تتوقف الأنشطة الاقتصادية، والتعامل مع عجز السيولة في مؤسسات التمويل الأصغر، والاستعداد لإعادة رسملتها حتى تتمكن من استئناف الإقراض والقيام بدورها الحيوي في التعافي بمجرد انحسار الأزمة كما يتعين على الحكومات دعم وسائل الحد من السفر والتعامل وجها لوجه في التمويل الأصغر لزيادة الإقبال على الوسائط الرقمية. وهذا يشمل السماح باستخدام التوقيع الرقمي وصرف القروض بناء على البصمات والموافقة على التحويلات الائتمانية من على بعد. يمكن زيادة حدود المعاملات الرقمية وإلغاء الرسوم أو تقليصها.

مثلما أعلنت مؤخرا شركة إم-بيسا أنها ستفعل في كينيا. في الوقت الذي تدرس الحكومات تقديم الدعم المباشر لتخفيف الآثار على المواطنين منخفضي الدخل، فإن القيود التنظيمية على المعاملات المتنقلة وما يتصل بها من متطلبات التعرف على العميل قد تكون في حاجة إلى التيسير المؤقت حتى يتحول الناس سريعا إلى المنصات الرقمية وتبدأ الموارد في التدفق عليهم.

صناعة التمويل الأصغر العالمية بنيت من خلال العمل الجماعي، وجمعت مقدمي التمويل والمانحين والمستثمرين وصناع السياسات والأكاديميين وممارسين آخرين لإتاحة الخدمات المالية لفقراء العالم. وقد أنجزنا الكثير معا. والآن نحن بحاجة إلى التكاتف معا كصناعة لكبح جماح هذه الأزمة والحفاظ على المكاسب التي حققناها بشق الأنفس خلال العقود الأربعة الماضية. فمئات الملايين من فقراء العالم ممن يعولون على الشمول المالي للاقتراض والادخار وتحويل الأموال يعتمدون علينا.

عاشراً: هيكلة حزم الإنقاذ لمؤسسات التمويل الأصغر: على مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة والثنائية الأطراف أن تدرس الأزمات المالية السابقة كي تنظر في كيفية الاستفادة من شراء حوافظ القروض، ووضع برامج الدعم المالي الإقليمي وتيسير عمليات الدمج. هذا هو الوقت المناسب لكي يهب مقدمو التمويل المختلط، لاسيما رأس مال المانحين.

قد تضطر مؤسسات التمويل الأصغر إلى اتخاذ قرارات صعبة إزاء سبل دعم عملائها بتعليق السداد، وإعادة هيكلة الديون الموجودة وتوفير السيولة كي يتمكن عملاؤها من إدارة الأزمة. وهناك مخاطر من اتخاذ الحكومات هذه القرارات نيابة عن المؤسسات المقرضة عندما يتعلق الأمر بفترات الإعفاء من السداد دون الدراسة الدقيقة لآثارها على هذه المؤسسات، فيما يحتاج القطاع إلى الاستعداد لمواجهة هذا التحدي إذا ظهر.

حادي عشر: استحداث برامج الحماية الاجتماعية: من خلال مدفوعات تُصرف مرة واحدة، أو زيادة البرامج الحالية أو إدخال برامج جديدة. وتطلق بعض البلدان، برامج من الحكومة إلى الأفراد تغطي شرائح كبيرة من سكانها. وبالنسبة لتوزيع هذه البرامج، تعتمد الحكومات التي لديها أنظمة مطبقة في الغالب على البنى التحتية للمدفوعات الرقمية التي طالما كانت محل اهتمام مجتمع الشمول المالي. وتركز جهود القطاع الخاص، التي غالبًا ما تلقى تشجيعًا من الحكومات، أيضا على تسهيل المدفوعات: قامت شركة سفاري كوم في كينيا، على سبيل المثال، بتخفيض رسوم المعاملات للتحويلات من شخص لآخر وزيادة حدود المعاملات اليومية، بينما تقوم العديد من البنوك الفلبينية بإعادة جدولة آجال السداد والإعفاء من رسوم المعاملات الرقمية.

الخلاصة والتوصيات

يمكن اعتبار جائحة كورونا التي تعصف بالمجتمعات من أبرز المنعطفات التي سيكون لها انعكاس واضح على مفاهيم التنمية والواقع الاقتصادي وهو ما يجعل من القطاع الريادي واحدا من القطاعات ذات التأثر بها نتيجة الامتدادات الطبيعية ما بين هذا القطاع وباقي القطاعات المختلفة. هذا الأمر يتطلب أن يكون هناك عملية توجيه للاستثمارات من قبل الجهات المانحة والممولين والعمل على استحداث آليات ونظم مالية تتوائم وطبيعة انعكاسات الجائحة.

في هذا الإطار فإن الخطوة الأولى التي يمكن البدء بها العمل على بناء البيانات العملية التي يمكن أن توجه استثمارات الجهات المانحة؛ هذه البيانات هي محور تركيز الجميع. ومن دون استناد الحقائق والأدلة والشواهد إلى أسس راسخة، لا يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من الإجراءات التدخلية للجهات المانحة. لذلك على الجهات المانحة أن تركز الآن على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات لتوصيف الحالة وبناء الاحتياجات والخطط.

وبشكل موازٍ لعملية البناء المعلوماتي، فإنه لابد من وجود خطة لتعزيز مؤسسات التمويل الأصغر التي تعتبر على تماس مباشر بالمشاريع الصغيرة والريادية، فهي تقدم خدمات التمويل المباشر للمجتمعات المحلية وبالتالي تحتاج إلى السيولة.

أضـف إلـى ذلـك تظهـر الجائحـة أوجـه القصـور فـي البنيـة التحتيـة الرقميـة الأساسـية، وهـذا يتطلـب تعزيـز هـذه البنيـة لتتوائـم وتحـولات الأسـواق الـتي تتطلـب الديناميكيـة، لا سـيما فـي بيئـات الأزمـات، وينبغـي علـى الجهـات المانحـة النظر بأهمية تعزيز البنية التحتية الرقمية.

إلـى جانـب مـا ذكـر فـإن ضرورة التنسـيق فيمـا بـين الجهـات المانحـة، يصبـح مهمـا فـي ظـل الجوائـح ومـا تفرضـه مـن احتياجـات، وهنـا يبـدو هـذا واضحًـا- فعندمـا تخلـق الـضرورات السياسـية ضغطًـا لتعبئـة مـوارد كبـيرة فـي غضـون فـترة زمنيـة قصـيرة، ترتفـع المخاطـر المرتبطـة بعمـل الجهـات المانحـة فـي مجـالات متضاربـة أو عنـد تمويـل مبـادرات متداخلـة. وبالتالـي تظهر ضرورة التنسيق فيما بين الجهات المانحة.

المراجع

1 فرانس 24،مارس 2020على الرابط:
20200327-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%BA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D8%B9%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7

2 مصطفى محمود، صحيفة الوطن، على الرابط:
https://www.elwatannews.com/news/details/4941260

3 الموقع الرسمي للأمم المتحدة، عبر الرابط:
https://www.un.org/ar/un-coronavirus-communications-team/funding-fight-against-covid-19-world%E2%80%99s-poorest-countries

4 د. رائد حلس، ورقة موقف "تأثير فيروس كورونا (كوفيد – 19) على الاقتصاد الفلسطيني"، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيسان 2020.

5 من نتائج المسح الميداني الذي نفذته الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية وشمل ما يزيد عن 35 مؤسسة عاملة في قطاع الريادة وحاضنات أعمال في الضفة والقدس وغزة والأراضي المحتلة عام48.

6 موقع وزارة الاقتصاد الوطني، على الرابط:
http://www.mne.gov.ps/images/economicdevplan21-23.pdf

7 ستيفن هامير، مستشار الشراكات والاستراتيجية العالمية، مدونات البنك الدولي، على الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/climatechange/planning-economic-recovery-covid-19-coronavirus-sustainability-checklist-policymakers

8 الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، عبر الموقع الرسمي على الرابط:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization/

9 الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، عبر الموقع الرسمي على الرابط:
https://www.marefa.org/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9

10 صحيفة الاقتصادية، على الرابط:
https://www.aleqt.com/2020/02/11/article_1760876.html

11 مؤشر ريادة الأعمال في الحاضنات الفلسطينية، العدد الأول، 2019، الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية.

12 http://ipalestine.org.uk/ar/Studies/224/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7

13 صحيفة الغد الأردنية، على الرابط:
https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

14 كوفيد19-: كيف يمكن للتمويل الأصغر أن يخفف من وقع العاصفة القادمة؟، على الرابط:
https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/03/kwfyd-19-kyf-ymkn-lltmwyl-alasghr-ykhff-mn-wq-alasft-alqadmt